بطاقة حول الرأي الرابع عشر للمجلس الاستشاري للوكلاء الأوروبيين

حول موضوع

"دور الوكلاء في محاربة الفساد وما يتصل به من الجرائم الاقتصادية والمالية"

أصدر المجلس الاستشاري للوكلاء الأوروبيين رأيه الاستشاري رقم 14 لسنة 2019 حول موضوع " دور الوكلاء في محاربة الفساد وما يتصل به من الجرائم الاقتصادية والمالية" وذلك بتاريخ 22 نونبر 2019. ويشير الرأي الاستشاري في مستهله إلى الاختلافات التي تعرفها أنظمة العدالة الجنائية ببعض الدول الأعضاء، إذ أن الوكلاء ببعضها يضطلعون بدور الإشراف العام على الشرطة والمحققين، في حين لا يتوفر الوكلاء على هذا الاختصاص ببعض الدول الأخرى. وبغض النظر عن أوجه الاختلاف فإن التحديات تكون مشتركة في ما يتعلق بمحاربة الجريمة بفعالية وحماية حقوق المتهمين ومصالح الدولة في ما يتصل بالسياسة الجنائية وحقوق الضحايا.

ويسعى الرأي الاستشاري إلى تحديد المبادئ التوجيهية والمعايير المشتركة التي من شأنها أن تساعد الوكلاء في التعامل مع قضايا الفساد بشكل خاص وما يتصل به من الجرائم الاقتصادية والمالية.

❖ التحديات التي تواجه الوكلاء والنيابات العامة في مجال محاربة الفساد

يعتبر غياب الإرادة السياسية ببعض الدول من بين التحديات التي تواجه الوكلاء في مجال محاربة الفساد، لا سيما في ما يتعلق بقضايا الفساد رفيعة المستوى التي يتورط فيها الأشخاص من ذوي النفوذ، بالإضافة إلى أن بعض السياسيين يقومون بممارسة نفوذهم على نحو غير مشروع للتأثير على مجرى التحقيقات لا سيما عندما يتعلق الأمر بهم شخصيا أو بأفراد

عائلاتهم أو غيرهم من أعضاء الحكومة أو البرلمان أو أحزابهم السياسية أو أصدقائهم من مجال الأعمال.

ويضيف الرأي الاستشاري أن الطبيعة المعقدة والخفية لقضايا الفساد تشكل تحديا حقيقيا بالنسبة للوكلاء بالإضافة إلى ما تتطلبه مكافحة الجريمة الاقتصادية من تحليل اقتصادي معمق ودراسة للملفات الضخمة والتي غالبا ما ترتكز على مجموعة من الأفعال الإجرامية. وعلاوة على ذلك، أصبحت التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا التواصل عاملا مساعدا يمكن الموظفين المجرمين من حجب هوياتهم وإخفاء جرائمهم والأدلة ذات الصلة.

ويشير الرأي الاستشاري إلى أن الجرائم الاقتصادية الخطيرة إذ تشتمل على أطراف متعددة من القطاع العام والخاص والأفراد، والتي تتكبد خسائر مالية كبيرة، فينبغي على الوكلاء مراعاة حقوق الضحايا وانتظاراتهم وضمان أمن الشهود.

❖ الضمانات والمتطلبات المؤسساتية

الإطار التشريعي والموارد والميزانية والموظفين

يرى الرأي الاستشاري أن النيابة العامة لا يمكنها محاربة الفساد بفعالية وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية وقطاع التجارة الخاص إلا **بتوفير الدولة لإطار دستوري وتشريعي قوي يمكن النيابة العامة من تأدية مهامها بكل استقلالية وشفافية وفعالية وعلى نحو تخضع فيه للمساءلة وبعيد عن أي تأثير سياسي أو خارجي لا مبرر له.**

ويؤكد الرأي الاستشاري على **ضرورة توفير الموارد البشرية والمالية لتفادي التأخير في عمل النيابة العامة أو التراخي في معالجة ملفات الفساد أو التساهل فيها**. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون عدد الوكلاء الذين يتم تعيينهم لمحاربة الفساد مبنيا على تقييم بمدى أهمية الجريمة بالنسبة للدولة المعنية وأيضا بناء على احتياجات النيابة العامة.

الآليات التنظيمية وتخصص الوكلاء

يشير الرأي الاستشاري إلى أن عددا من الدول الأعضاء تتوفر على سلطات مركزية تعنى بمكافحة الفساد، وقد تتوفر هذه السلطات على اختصاصات في ما يتعلق بالمتابعات عند

التحقيق في هذا النوع من الجرائم. أما في دول أخرى، فتوجد نيابات عامة لامركزية، أو وحدات متخصصة بها، يكون لها التخصص في مكافحة الفساد. في حين أنه في بعض النيابات العامة الصغيرة، يتخصص الوكلاء في محاربة الفساد بشكل عام، وهو ما ينبغي اعتباره المعيار الأدنى لضمان المهنية المفروضة في الوكلاء في تعاملهم مع هذه الجرائم.

ويبرز الرأي الاستشاري أن **الاشتغال على قضايا الفساد المعقدة يلزم معه حسن تدبير القضايا من طرف الوكلاء بالإضافة إلى ضمان تبادل المعلومات داخل النيابات العامة وتنسيق التعاون مع مختلف الجهات المعنية بإنفاذ القانون مثل الجمارك ووحدات الاستخبارات المالية والمصالح المعنية بالتحقيق في قضايا التهرب الضريبي ومؤسسات الرقابة وغيرها. كما ينبغي أيضا تمكين الوكلاء من الخبرات الخارجية اللازمة لمعالجة قضايا الفساد المعقدة والحساسة.**

التعاون الدولي

يركز المجلس الاستشاري للوكلاء الأوروبيين على أهمية التعاون الدولي في قضايا الجرائم المالية والاقتصادية التي غالبا ما تكون ذات طابع عابر للحدود وتمتد الخسائر الناتجة عنها لتشمل مصالح العديد من الدول والمنظمات الدولية ودول الاتحاد الأوروبي والأجانب، مشيرا إلى أهمية الآليات الفعالة في مجال التسليم والتعاون القضائي المتبادل في إعمال التواصل والتعاون المباشر في ما بين النيابات العامة بمختلف الدول الأعضاء، وذلك باستخدام آليات التواصل الحديثة والآمنة.

الشفافية والتواصل مع وسائل الإعلام

يعتبر الرأي الاستشاري **اعتماد الشفافية في أداء الوكلاء لمهامهم عنصرا أساسيا في سيادة القانون وبناء ثقة المواطن** وأحد أهم ضمانات المحاكمة العادلة. وفي علاقتها مع وسائل الإعلام، يؤكد الرأي الاستشاري أنه ينبغي للنيابات العامة تزويد وسائل الإعلام والمواطن بالمعلومات المناسبة خلال كافة مراحل عملهم في ما يتعلق بمكافحة الفساد مع احترام المقتضيات القانونية الخاصة بحماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة والكرامة وقرينة البراءة والقواعد الأخلاقية التي تضبط علاقتها بباقي الأطراف المعنية بالإجراءات، وكذا المقتضيات القانونية التي تمنع أو تقيد إفشاء المعلومات.

❖ الضمانات والمتطلبات الشخصية

يؤكد الرأي الاستشاري على ضرورة تحلي الوكلاء **بالنزاهة والحياد والتقيد بالقانون بعيدا عن أي تحيز أو تفضيل**، كما يجب عليهم أن يتخذوا قراراتهم بكل استقلالية وشفافية.

ويسلط الرأي الاستشاري الضوء على **أهمية استفادة الوكلاء المتخصصين في معالجة قضايا الفساد من الدورات التكوينية والتدريب المتخصص** الذي يستجيب لاحتياجاتهم، مشيرا إلى أن هذه الدورات ينبغي أن تغطي آخر المستجدات التشريعية والاجتهادات القضائية المحلية وأيضا الدولية، مثل اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومجلس الحسابات ومحكمة العدل الأوروبية عند الاقتضاء.

وينبغي للوكلاء، حسب الرأي الاستشاري، تعزيز واحترام مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع وقرينة البراءة والحق في المحاكمة العادلة واستقلال المحكمة ومبدأ فصل السلط والقوة الإلزامية للأحكام القضائية النهائية. كما يجب عليهم خلال مرحلتي التحقيق والمتابعات، احترام وحماية حقوق المتهمين، وذلك بتطبيق مبدأي الضرورة والتناسب.

التوصيات

- بناء إطار دستوري وتشريعي قوي يسمح للنيابة العامة باعتبارها مؤسسة تتمتع بالاستقلالية بممارسة عملها بصورة فعالة تتسم بالشفافية والمسؤولية وغير خاضعة لأي تأثير سياسي أو خارجي.
- ضرورة توفير الأنظمة الخاصة بتوظيف الوكلاء وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم للضمانات اللازمة من أجل اتخاذ قراراتهم باستقلالية وشفافية باعتماد معايير شفافة وموضوعية.
- توفير الإطار المؤسساتي والقانوني والعملياتي للنيابات العامة بالإضافة إلى الموارد البشرية والمالية والتقنية لضمان إصدار القرارات النهائية دون تأخير وقبل انقضاء آجال التقادم.
- توفير الميزانية اللازمة لتوظيف العدد الكافي من الوكلاء الأكفاء وتكوين الموظفين المساعدين لهم وتعيين الخبراء بمقر النيابات العامة، بالإضافة إلى المعدات الحديثة اللازمة.
- ضرورة التزام الوكلاء باحترام وحماية حقوق المدعى عليهم وذلك بتطبيق مبدأي الضرورة والتناسب، ولا سيما عند تطبيق وسائل الإكراه وآليات التحقيق الخاصة.
- ضرورة اتباع نهج حسن إدارة القضايا من أجل التعامل مع قضايا الفساد المعقدة، وذلك على سبيل المثال من خلال إنشاء فرق وكلاء متخصصين وضمان التدفق السريع للمعلومات داخل النيابات العامة.
- ضرورة تنسيق التعاون بين النيابات العامة ومختلف الجهات المعنية بإنفاذ القانون مثل الجمارك ووحدات الاستخبارات المالية والمصالح المعنية بالتحقيق في قضايا التهرب الضريبي ومؤسسات الرقابة وغيرها.
- ضرورة إعمال آليات التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة بشكل فعال يتيح التواصل المباشر والتعاون بين النيابات العامة بمختلف الدول الأعضاء.